



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه «مراقب الإجماع»

- كتاب الوصايا والأوصياء -

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

تقديم الطالب

صالح بن سليمان بن حمد العراجة

المُرشد العلمي : صاحب الفضيلة الشيخ

الدكتور عبد الله بن منصور الغفيلي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه «مراتب الإجماع»

- كتاب الوصايا والأوصياء -

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير



تقديم الطالب

صالح بن سليمان بن حمد العراجة

المرشد العلمي : صاحب الفضيلة الشيخ

الدكتور عبد الله بن منصور الغفيلي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ



مُقْتَلَمَةٌ

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ١ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ٢ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ

اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ٣ ، أما بعد .

فإن من أعظم نعم الله على العباد : نعمة العقل و الفقه ، فبهما أكرم الله الإنسان وفضله على بقية المخلوقات ، وجعل الناس في ذلك متفاوتين .

١ سورة آل عمران ، الآية : ١٠٢ .

٢ سورة النساء ، الآية : ١ .

٣ سورة الأحزاب ، الآيات : ٧٠ - ٧١ .

ومن كمال فضل الله على العبد أن يهبه عقلاً راجحاً و فقهاً في دينه . قال ﷺ : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) . ١٠

وإن من الفقه في الدين معرفة مسأله الدقيقة ، وتحقيق أقوال أهل العلم فيها ، وتوثيقها ، والرجوع لأصولها ، فهم - رحمهم الله - قاموا بجهود عظيمة ، وبذلوا أعمارهم ، وأوقاتهم ، لبيان العلم الشرعي ، فأصاب منهم من أصاب ، وأخطأ من أخطأ ، وتوسع من توسع ، ونحسب أن ذلك كله سعياً منهم في الوصول إلى الحق ، وخدمة دين الله رجاء ثوابه ﷻ .

ومن حقهم علينا أن نبذل أعمارنا في تحقيق علمهم ، وتوثيق أقوالهم ، لا رداً عليهم ؛ وإنما خدمة لعلمهم ، وإسهاماً في إكمال ما بدأوه . ومن ذلك توثيق ما حكوه من إجماع ، ودراسته ، وبيان حقيقته .

فرغبت أن أبحث في ذلك ، فتقرر :

١- أن أقسم الكتاب مع بعض الطلبة في مشروع بحثي لكثرة المسائل التي تتجاوز نصاب المسائل التي يبحثها الطالب في البحث التكميلي .

٢- وأن يكون نصيبي (كتاب الوصايا والأوصياء) .

وتحققت قدر المستطاع من أن الموضوع لم يبحث سابقاً ، من خلال البحث في المكتبات ، والجامعات ، وأساتذة القسم ، ومن أعرف من طلبة العلم الذين يعتنون بهذه الأمور ، فتبين لي أنه لم يبحث من قبل .

فاستعنت بالله ، وقررت أن أسميه : (إجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع) - كتاب الوصايا والأوصياء - .

وموضوع الإجماع ، خدمه الباحثون كثيراً ؛ بالدراسة ، والبحث ، والتحقيق ، والتأصيل ، سواء بالدراسات والمؤلفات الخاصة ، أو البحوث الأكاديمية والرسمية ، وسواء في مؤلفات متخصصة ، أو في

١ رواه البخاري: ٢٥/١ في كتاب: العلم . فصل: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . ط المكتبة الإسلامية، استانبول ١٩٨١ م ، ومسلم: ٦٦/١٣ شرح النووي ط مكتبة دار الباز ١٤١١هـ - كتاب: الإمارة. فصل: الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه . برقم :

ومن كمال فضل الله على العبد أن يهبه عقلاً راجحاً و فقهاً في دينه . قال ﷺ : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) . ١

وإن من الفقه في الدين معرفة مسائله الدقيقة ، وتحقيق أقوال أهل العلم فيها ، وتوثيقها ، والرجوع لأصولها ، فهم - رحمهم الله - قاموا بجهود عظيمة ، وبذلوا أعمارهم ، وأوقاتهم ، لبيان العلم الشرعي ، فأصاب منهم من أصاب ، وأخطأ من أخطأ ، وتوسع من توسع ، ونحسب أن ذلك كله سعيًا منهم في الوصول إلى الحق ، وخدمة دين الله رجاء ثوابه ﷻ .

ومن حقهم علينا أن نبذل أعمارنا في تحقيق علمهم ، وتوثيق أقوالهم ، لا ردًا عليهم ؛ وإنما خدمة لعلمهم ، وإسهامًا في إكمال ما بدأوه . ومن ذلك توثيق ما حكوه من إجماع ، ودراسته ، وبيان حقيقته .

فرغبت أن أبحث في ذلك ، فتقرر :

١ - أن أقسم الكتاب مع بعض الطلبة في مشروع بحثي لكثرة المسائل التي تتجاوز نصاب المسائل التي يبحثها الطالب في البحث التكميلي .

٢ - وأن يكون نصيبي (كتاب الوصايا والأوصياء) .

وتحققت قدر المستطاع من أن الموضوع لم يبحث سابقاً ، من خلال البحث في المكتبات ، والجامعات ، وأساتذة القسم ، ومن أعرف من طلبة العلم الذين يعتنون بهذه الأمور ، فتبين لي أنه لم يبحث من قبل .

فاستعنت بالله ، وقررت أن أسميه : (إجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع) - كتاب الوصايا والأوصياء - .

وموضوع الإجماع ، خدمه الباحثون كثيراً ؛ بالدراسة ، والبحث ، والتحقيق ، والتأصيل ، سواء بالدراسات والمؤلفات الخاصة ، أو البحوث الأكاديمية والرسمية ، وسواء في مؤلفات متخصصة ، أو في

١ رواه البخاري: ٢٥/١ في كتاب: العلم . فصل: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . ط المكتبة الإسلامية، استانبول ١٩٨١ م ، ومسلم: ٦٦/١٣ شرح النووي ط مكتبة دار الباز ١٤١١ هـ - كتاب: الإمارة . فصل: الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه . برقم :

دراسة تجمع شتات هذه المادة من محتوى كتاب أو نتاج إمام ، وسأذكر طرفاً من ذلك في المبحث الذي سأخصصه لدراسة الموضوع - إن شاء الله - .

ولا شك أن خدمة هذا الكتاب بجهد كهذا ، سيدعمه ، ويقويه ، ويقربه للباحثين ، والراغبين في الوصول إلى الحقيقة العلمية .

أهمية الموضوع :

- ١- أن الإجماع دليل شرعي معتبر ، ومصدر من مصادر الفقه الإسلامي .
- ٢- أهمية حصر مسائل الإجماع ، واستقصائها ، وتوثيقها ، ودراستها .
- ٣- تضيق دائرة الخلاف في الفقه الإسلامي ؛ لتقريب الأحكام لطالبيها ، وتسهيل العمل بها .
- ٤- تسهيل عمل المجتهد ، والمفتي ، والقاضي ؛ حيث إن من شروط عملهم معرفة مسائل الإجماع في الشريعة الإسلامية .
- ٥- أن الإجماع فيه معنى من معاني كمال الفقه الإسلامي ، وأصالته ؛ حين يقف الباحث على مسائل ظل القول فيها واحداً من زمن التشريع إلى يومنا هذا .

أسباب اختيار الموضوع :

- ١- قلة الكتب المؤلفة في مسائل الإجماع ، والحاجة الملحة لخدمة هذا الباب ، ودعمه بالبحوث ، والدراسات .
- ٢- أهمية فقه الإمام ابن حزم - رحمه الله - ومكانة المذهب الظاهري .
- ٣- أن كتاب (مراتب الإجماع) يتميز بوضوح العبارة ، وحسن التقسيم ، وجودة العرض ؛ مما يجعل الباحث فيه يجد مبتغاه ، ويحصل على حاجته .
- ٤- أن باب الوصايا والأوصياء من الأبواب التي تكثر الحاجة لها عند عامة الناس ، والعلماء ، والقضاة ، ولكونه يتعلق بالكثير من المسائل التي ندرسها في المعهد العالي للقضاء .

٥- أن البحث في مسائل الإجماع ، ودراستها دراسة مقارنة ، تنمي لدى الطالب ملكة البحث العلمي ، والحس الفقهي الرفيع .

٦- أن البحث في كتب المتقدمين من أهل العلم يتميز عن البحث في كتب المتأخرين أو في المسائل الحديثة بجعل الطالب يكتسب روح العلم القديم ، وسمته ، وأصالته . ويقترّب في منهل من معين نبعه الصافي .

الدراسات السابقة :

وبعد البحث والسؤال في مظان البحوث والدراسات كـ (مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة المعهد العالي، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمواقع العلمية والأكاديمية في شبكة الإنترنت كمكتبات الجامعات وأقسام البحث العلمي ، والدراسات العليا ، والمواقع المتخصصة بجمع الرسائل العلمية وإحصائها، ومواقع المهتمين بهذا الشأن من الباحثين والهواة) لم أعثّر على دراسة سابقة تخدم هذا الموضوع، إلا ما كتبه شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في كتيب أسماه (نقد مراتب الإجماع)^١ وهذا الكتيب على جلالة قدره وقدر كاتبه إلا أنه عبارة عن تعليقات يسيرة ومقتضبة ، مرفيه على بعض المسائل المتفرقة دون استيفاء الحديث عن جميع مسائله والتعليق عليها ، فهو - على سبيل المثال - لم يشر إلى شيء مما يتعلق بالجزء الخاص ببحثي إلاّ عند قول ابن حزم - رحمه الله - : (واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز وأن الوصية بالبر وما ليس برا ولا معصية ولا تضييعاً للمال جائزة) .^٢

حيث قال - رحمه الله تعالى - : (الوصية بما ليس ببر ولا معصية والوقف على ذلك فيه قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصح؛ فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت، إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلا فبذله بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفه في الحياة في المباحات، كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك) .^٣

١ وهو مطبوع في حاشية كتاب ابن حزم : (مراتب الإجماع) .

٢ انظر: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات ، للحافظ ابن حزم الظاهري ، تحقيق: حسن أحمد إسر ، دار ابن حزم ،

لبنان ، الطبعة : ١ ، ١٤١٩ هـ ، ص : ١١٣ .

٣ نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية ، المرفق بكتاب : مراتب الإجماع ، لابن حزم ، ص : (٢٩٦) .

ومما يحسن الإشارة إليه ما ذكره شيخ الإسلام بقوله: (وقد ذكر رحمه الله تعالى -أي ابن حزم- إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه. مع أن أكثر ما ذكر من الإجماع، هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء، وتبرزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترط في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع؛ وسبب ذلك دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض، إذا احتج بالإجماع. فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد، وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتاجون به، في مثل هذه المسائل).^١

وابن حزم - رحمه الله تعالى - يشدد في دعوى الإجماع ويشنع على من يتساهل فيها، فيقول: (ودعوى الإجماع بغير يقين، كذب على الأمة كلها نعوذ بالله من ذلك).^٢

ويقول: (لا شيء أسهل من الكذب المفضوح عند هؤلاء القوم. ثم كذبهم إنما هو على الله تعالى، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى جميع أهل الإسلام، وعلى العقول والحواس. ليت شعري متى أجمع معهم على هذا؟ ومن أجمع معهم على هذا؟ أبقية الجندل والكثكث^٣؟ وأين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كذبوا في ذلك).

ويقول كذلك: (وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد. وأصحاب هؤلاء القوم إذا اجتمع رأيهم على شيء، كان أسهل شيء عليهم دعوى الإجماع. فإن لم يمكنهم ذلك، لم تكن عليهم مؤنة من دعوى أنه قول الجمهور، وأن خلافه شذوذ. وإن خصومهم ليرثون لهم من تورطهم في هذه الدعاوى الكاذبة،

١ نقد مراتب الإجماع، لابن تيمية ص: ٣٠٢.

٢ انظر: المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ٢٠١/١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣ الكثكث: من أسماء التراب، ومن أسماء الحجارة، ويقال الكثكث. انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور ١٧٩/٢ دار

صادر، بيروت. مادة (كثكث).

نعوذ بالله من مثلها. وإيم الله لا أقدم على أن ينسب إلى أحد قول لم يثبت عنده أن ذلك المرء قاله، إلا مستسهل الكذب مُقدم عليه ساقط العدالة. وأما نحن، فإن صح عندنا عن إنسان أنه قال قولاً نسبناه إليه. وإن رويناه ولم يصح عندنا، قلنا روي عن فلان. فإن لم يرو لنا عنه قول لم ننسب إليه قولاً لم يبلغنا عنه. ولا نتكثر بالكذب، ولم نذكره لا علينا ولا لنا.^١

وأما الدراسات السابقة في الإجماع :

فهي تنقسم إلى قسمين ، أحدهما : القسم الأصولي ، والآخر : - وهو ما يهمنا - القسم الفقهي التطبيقي ، وهذا القسم ينقسم إلى قسمين هما :

القسم الأول : كتب المتقدمين ، ومن أهمها :

- ١- الإجماع لابن المنذر .
- ٢- مراتب الإجماع لابن حزم - وهو ما نحن بصددده - .
- ٣- نقد مراتب الإجماع لابن تيمية .
- ٤- الإقناع في مسائل الإجماع لأبي الحسن القطان الفاسي .^٢
- بالإضافة إلى بعض الكتب المهمة بالإجماعات ، مثل :
- ٥- الإفصاح لابن هبيرة .
- ٦- المغني لابن قدامة .

القسم الثاني : كتب المتأخرين ، من رسائل علمية ، وجهود شخصية .

٧- الإجماع عند النووي في شرحه لصحيح مسلم مع التطبيق على جميع أبواب الفقه : للباحث : علي

أحمد عمير الراشدي .^٣

٨- المسائل التي حكى فيها ابن قدامة الإجماع والتي نفى علمه بالخلاف فيها : جمعاً ودراسة من أول

كتاب الحجر إلى نهاية المساقاة : للباحث : سامي حسين غندورة .^٤

١ انظر : المحلى ، لابن حزم ، ص : ٢٦٩/٨ .

٢ قال المحقق د . فاروق حمادة في مقدمته (يُعد موسوعة إجماع حقيقة لم تتوفر في مصدر آخر، فقد حاول المصنف استقراء أربعة وعشرين مصدراً من مصادر الفقه المتنوعة، واستخراج مسائل الإجماع منها) .

٣ بحث ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٨ هـ .

٤ كتاب : الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤١٩ هـ ، بإشراف : ياسين الخطيب .

- ٩- إجماعات ابن عبد البر في العبادات :د/ عبد الله بن مبارك البوصي .
- ١٠- موسوعة الإجماع عند شيخ الإسلام ابن تيمية :د/ عبد الله بن مبارك البوصي .
- ١١- إجماعات ابن عبد البر - دراسة فقهية مقارنة -^١
- ١٢- إجماعات القاضي عياض في الفقه الإسلامي جمعاً وتوثيقاً لصالح بن عثمان العمري .^٢
- ١٣- أحكام الإجماع والتطبيقات عليها من خلال كتابي ابن المنذر وابن حزم لخلف محمد .
- ١٤- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعدي أبو جيب .
- ١٥- الإجماع لابن عبد البر تحقيق فؤاد الشلهوب .

منهج البحث :

وسوف أقوم - بإذن الله تعالى - في هذا البحث بما يلي :

- ١- أصور المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها : ليتضح المقصود من دراستها .
- ٢- إذا كانت المسألة من مسائل الاتفاق فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة .
- ٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف ، فأتبع ما يلي :
 - أ- أحرر محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف ، وبعضها محل اتفاق .
 - ب- أذكر الأقوال في المسألة ، وأبين من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية .
 - ت- أقتصر على المذاهب المعتمدة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح ، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فسأسلك بما مسلك التخريج .
 - ث- أوثق الأقوال من مصادرها الأصلية .
 - ج- أستقصي أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة ، وأذكر ما يرد عليها من مناقشات ، وما يجاب به عنها إن كانت ، وأذكر ذلك بعد الدليل مباشرة .
 - ح- أرجح مع بيان سببه ، وأذكر ثمرة الخلاف إن وجدت .

٤- أعتمد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع .

٥- أركز على موضوع البحث وأتجنب الاستطراد .

٦- أعتني بضرب الأمثلة خاصة الواقعية .

٧- أتجنب ذكر الأقوال الشاذة .

٨- أعتني بدراسة ماجد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث .

٩- أرقم الآيات وأبين سورها مضبوطة الشكل .

١٠- أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية وأثبت الكتاب والباب والجزء والصفحة ، وأبين ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - ، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها منها .

١١- أخرج الآثار من مصادرها الأصلية ، وأحكم عليها .

١٢- أعرف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح أو من كتب المصطلحات المعتمدة .

١٣- أوثق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة .

١٤- أعتني بقواعد اللغة العربية والإملاء ، وعلامات الترقيم ، ومنها علامات التصنيف للآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة والآثار ولأقوال العلماء ، وأميز العلامات والأقواس ، فيكون لكل منها علامته الخاصة .

١٥- تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي أراها .

١٦- أترجم للأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتأريخ وفاته ومذهبه العقدي والفقهي والعلم الذي اشتهر به ، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته .

١٧- إذا وجد في البحث ذكر أماكن أو قبائل أو فرق أو أشعار أو غير ذلك فأضع له فهارس خاصة ، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك .

١٨- أتبع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها ، وهي :

- فهرس الآيات القرآنية .

- فهرس الأحاديث والآثار .

- فهرس الأعلام .

- فهرس المراجع والمصادر .

- فهرس الموضوعات .

خطة البحث :

هذا وقد أعددت لنفسى خطة أسير عليها لتكون مدار بحثي وهي على النحو التالي :

مقدمة ، وتمهيد ، وفصلان ، وخاتمة ، وفهارس .

فالمقدمة: أذكر فيها : أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، وخطته

، والجهود ، والصعوبات التي واجهتني أثناء البحث .

والتمهيد: لدراسة حياة المؤلف ، ودراسة عن الكتاب ، وتعريف بالإجماع ، وشروط حكايته ، ومنهج

ابن حزم في ذلك في كتابه : (مراتب الإجماع) .

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : دراسة حياة المؤلف ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : اسمه وكنيته ونسبه .

المطلب الثاني : مولده ونشأته .

المطلب الثالث : مكانته وثناء العلماء عليه .

المطلب الرابع : مؤلفاته .

المطلب الخامس : وفاته .

المبحث الثاني : دراسة عن الكتاب ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب وأهميته .

المطلب الثاني : ذكر من أثنى عليه من أهل العلم .

المطلب الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الثالث : التعريف بالإجماع ، والفرق بينه وبين الاتفاق . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : التعريف بالاتفاق في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثالث : بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق .

المبحث الرابع : شروط حكاية الإجماع .

المبحث الخامس : التعريف بالوصايا والأوصياء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالوصايا في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : التعريف بالأوصياء في اللغة والاصطلاح .

الفصل الأول : المسائل التي ذكر ابن حزم - رحمه الله - في (باب الوصية) الإجماع فيها :

وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : (تقديم الوصية ، والدين على المواريث) .

المبحث الثاني : (تقديم الدين على الوصية) .

المبحث الثالث : (حكم الوصية بأكثر من ثلث المال) .

المبحث الرابع : (حكم الوصية بأقل من ثلث المال لغير الوارث ، وما يترتب

عليه ، وشروط ذلك) .

المطلب الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

المبحث الثالث : التعريف بالإجماع ، والفرق بينه وبين الاتفاق . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : التعريف بالاتفاق في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثالث : بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق .

المبحث الرابع : شروط حكاية الإجماع .

المبحث الخامس : التعريف بالوصايا والأوصياء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالوصايا في اللغة والاصطلاح .

المطلب الثاني : التعريف بالأوصياء في اللغة والاصطلاح .

الفصل الأول : المسائل التي ذكر ابن حزم - رحمه الله - في (باب الوصية) الإجماع فيها :

وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : (تقديم الوصية ، والدين على المواريث) .

المبحث الثاني : (تقديم الدين على الوصية) .

المبحث الثالث : (حكم الوصية بأكثر من ثلث المال) .

المبحث الرابع : (حكم الوصية بأقل من ثلث المال لغير الوارث ، وما يترتب

عليه ، وشروط ذلك) .

المبحث الخامس : (الأثر المترتب على الوصية لغير الوارث بالثلث ، أو بجزء منه ، أو بأكثر منه).

المبحث السادس : (حكم من أوصى بما يملك ، وما لا يملك. أو بطاعة ، ومعصية).

المبحث السابع : (ما يجوز للموصي الرجوع فيه من الوصية ، وما لا يجوز).

المبحث الثامن : (الرجوع التام في الوصية ، وشرط ذلك).

المبحث التاسع : (تفضيل تحويل الموصي وصيته إلى غير ما أوصى به على التلطف بأنه قد رجع عنها).

الفصل الثاني : المسائل التي ذكر ابن حزم - رحمه الله - في (باب الأوصياء) الإجماع فيها :
وفيه أحد عشر مبحثاً :

المبحث الأول : (حكم تعدد الأوصياء على المال والولد).

المبحث الثاني : (شروط الموصي ، و شروط الوصي -الموصى إليه-).

المبحث الثالث : (ما ليس للحاكم فعله في حال تحقق الشروط السابقة).

المبحث الرابع : (ما يترتب على قيام الوصي بما يجب عليه).

المبحث الخامس : (الحال التي يجب فيها على الوصي أن يدفع إلى المحجور عليه

ماله).

المبحث السادس: (وجوب إقامة الوصي على من يحتاج للوصاية ، وشروط ذلك ، وبيان من يقوم به).

المبحث السابع: (حكم تصرف الوصي بـمال اليتيم ، و شروط صحته ، ونفاذه).

المبحث الثامن: (حكم تعدي الوصي في تصرفه في مال اليتيم ، وما ينشأ عن ذلك).

المبحث التاسع: (إقامة الوصي على من فقد عقله بعد أن كان عاقلاً).

المبحث العاشر: (حكم تصرفات فاقـد العقل ، وما يترتب عليها).

المبحث الحادي عشر: (إضاعة المال فيما لا يحل ؛ كإتلافه ، أو استعماله في معصية : موجب للحجر).

وتحت كل مبحث من هذا المباحث خمسة مطالب ، أذكر فيها : صورة المسألة ، وتوثيق الإجماع عند غيره من العلماء ، ومستند الإجماع من الأدلة الشرعية ، ومستند الإجماع من المذاهب الفقهية ، وذكر ما ورد من خلاف في هذه المسألة .

ثم الخاتمة : وأذكر فيها خلاصة البحث ، وأهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي ، والمقترحات والتوصيات التي أحب إيصالها لمن يقف عليه .

ثم الفهارس : لتسهيل الوصول إلى مفردات البحث : وتشتمل على :

١٥

٣- فهارس الأعلام .

٤- فهارس المصادر والمراجع.

٥- فهارس الموضوعات العامة .

هذا .. وأشكر الله سبحانه وتعالى على كريم منه وفضله ، أن من علي بإتمام دراستي وبحثي ، وأشكر القائمين على المعهد العلي للقضاء ، وأساتذتي الذي تدرسوني ، وزملائي في هذا المشروع البحثي ، على كريم عنايتهم ، وعظيم جهودهم ، كما أشكر فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن منصور الغفيلي . (المشرف علي في هذا البحث) ، على كريم خلقه ، وحسن توجيهه ، وصبره عليّ ، ونصحه للطلاب ، فله مني أخلص الدعاء ، وأعطر الشاء . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد: وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : دراسة حياة المؤلف ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : اسمه وكنيته ونسبه .

هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد،
الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي. ١

المطلب الثاني : مولده ونشأته .

كتب ابن حزم — بخطه — يقول: ولدت بقرطبة^٢ ، في الجانب الشرقي، في ربيع منية المغيرة^٣ ، قبل طلوع
الشمس ، وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح، آخر ليلة الأربعاء ، آخر يوم من شهر رمضان المعظم سنة
أربع وثمانين وثلاث مئة، بطالع العقرب. ٤

نشأ في تنعم ورفاهية ، ورزق ذكاءً مفرطاً، وذهناً سيالاً، وألف كتباً نفيسة كثيرة .

وكان والده من كُبراء أهل قرطبة؛ عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزر أبو محمد في شببته.

وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة ؛ فأثرت فيه تأثيراً كبيراً .

١ انظر : سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و صالح السمر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
الطبعة : ٨ ، ١٤١٢ هـ ، ١٨/١٨٤ - ٢١٢ ، الترجمة رقم : ٩٩ .

٢ هي: عاصمة الأندلس الكبرى، تقع في وسط الأندلس على نهر الوادي الكبير، وكانت عاصمة بني أمية هناك، وفيها الجامع المشهور
الذي ما يزال قائماً كأبهى الآثار العمرانية. كانت مركز الثقافة والتجارة والسياسة في التاريخ الأندلسي، وإليها ينسب عدد كبير من
الشعراء والعلماء منهم ابن عبد ربه صاحب كتاب (العقد الفريد)، وابن زيدون الشاعر المجيد، وأبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي،
زعيم الفقهاء في الأندلس والمغرب، وأبو عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي صاحب التفسير المشهور (الجامع لأحكام القرآن) وغيره،

وعيسى بن دينار فقيه الأندلس. انظر: معجم البلدان ، المؤلف : ياقوت بن عبد الله الحموي ، ٣٢٤/٤ ، دار الفكر ، بيروت .

٣ ربيع منية المغيرة : موضع يقع شرقي قرطبة ، يتخلله قصبة ، ويحيط به ستة مثله سور يبلغ طوله أربعة عشر ميلاً يعزله عن بقية
المساكن وهو محصن ومحكم بجوار سور المدينة ويتميز بأنه عتيق عريق ، ويسكنه عليه القوم . انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس

الطيب ، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق: د. إحسان عباس ، طبعة دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م ، ٤٤٦/١ .

قال الذهبي^١ : (ليتة سلم من ذلك ، ولقد وقفت له على تأليف يحضّ فيه على الاعتناء بالمنطق ، ويقدمه على العلوم ؛ فتأملت له) ٢٠

قيل : إنه تفقه أولاً بالشافعية، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله؛ جليبه وخفيه، والأخذ بظاهر النصّ، وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال. وصنف في ذلك كتباً كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه ٣.

المطلب الثالث : مكانته وثناء العلماء عليه .

كان ينهض بعلوم جهة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر. وفيه دين وخير، وتورع ، وتزهد ، وتحر للصدق ٤ ، ومقاصده جميلة ، ومصنفاته مفيدة ، وقد زهد في الرئاسة، ولزم منزله ؛ مكباً على العلم .

قال ابن حجر^٥ : (فلا نغلو فيه ، ولا نجفو عنه ، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار) ٦٠

١ هو : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله: ولد عام ٦٧٣ هـ . حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركماني الاصل، من أهل ميافارقين، مولده ووفاته في دمشق. رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، وكف بصره سنة ٧٤١ هـ تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة ، في شتى الفنون . واختصر كثيرا من الكتب . توفي عام ٧٤٨ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٣٢٦/٥ .

٢ انظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ١٨٤/١٨ - ٢١٢ ، الترجمة: ٩٩

٣ انظر : سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ١٨٤/١٨ - ٢١٢ ، الترجمة: ٩٩

٤ انظر: تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، الترجمة رقم : ١٠١٦ .

٥ هو : أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر ، ولد عام ٧٧٣ هـ : من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للاخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاوي: (انتشرت مصنفاته في حياته وتمادتها الملوك وكتبها الاكابر) وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفا بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة . توفي عام : ٨٥٢ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ١٧٨/١ .

٦ انظر : لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، تحقيق : دائرة المعارف النظامية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ٢٠١/٤

قال أبو حامد الغزالي^١ : (قد وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي ؛ يدل على عظم حفظه ، وسيلان ذهنه) . ٢

قال أبو عبد الله الحميدي^٣ : (كان ابن حزم حافظاً، عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم جمّة، عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرئاسة التي كانت له ولأبيه من قبله من الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً، ذا فضائل جمّة، وتوالت في كثير من كل ما تحقّق به في العلوم ، وجمع من الكتب في علم الحديث، والمصنفات، والمسندات؛ شيئاً كثيراً، وسمع سماعاً جمّاً. وما رأينا مثله — رحمه الله — فيما اجتمع له من الذكاء، وسرعة الحفظ، وكرم النفس، والتدين. وكان له في الأدب والشعر نفس واسع ، وباع طويل ، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه، وشعره كثير ؛ جمعته على حروف المعجم) . ٤

وقال عنه الحافظ ابن كثير^٥ : (قرأ القرآن واشتغل بالعلوم النافعة الشرعية ، وبرز فيها وفاق أهل زمانه ، وصنف الكتب المشهورة ، يقال إنه صنف أربعمائة مجلد في قريب من ثمانين ألف ورقة، وكان أديباً طيباً شاعراً فصيحاً، له في الطب والمنطق كتب، وكان من بيت وزارة ورياسة، ووجاهة ومال وثروة) .^٦

١ هو : محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: ولد عام ٤٥٠ هـ . فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابيران (قصة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده. نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف . توفي عام ٥٠٥ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٢٢/٧ .

٢ انظر : لسان الميزان ، لابن حجر ٢٠١/٤ .

٣ هو : محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الازدي الميورقي الحميدي، أبو عبد الله بن أبي نصر: ولد عام ٤٢٠ هـ . مؤرخ محدث، أندلسي. من أهل جزيرة ميورقة. أصله من قرطبة. كان ظاهري المذهب. وهو صاحب (ابن حزم) وتلميذه. رحل إلى مصر ودمشق ومكة (سنة ٤٤٨ هـ) وأقام ببغداد فتوفي فيها. لك كتب في شتى الفنون ، توفي عام ٤٨٨ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٣٢٧/٦ .

٤ انظر : سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٨٤/١٨ - ٢١٢ ، الترجمة: ٩٩ .

٥ هو : إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: ولد عام ٧٠١ هـ . حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة ٧٠٦ هـ ورحل في طلب العلم. وتوفي عام ٧٧٤ هـ . بدمشق. تناقل الناس تصانيفه في حياته. . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٣٢٠/١ .

المطلب الرابع : مؤلفاته .

ولابن حزم مصنّفات جليّة :

- ١ . أكبرها كتابُ: (الإيصال إلى فهم كتاب الخِصَال الجامعة لجمال شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام؛ على ما أوجبه القرءان والسنة والإجماع) ، أورد فيه أقوال الصّحابة فمن بعدهم في الفقه، والحجة لكل قول، وهو كتاب كبير، في خمس عشر ألف ورقة .
- ٢ . (الخِصَال الحافظ لجمال شرائع الإسلام) مجلدان .
- ٣ . (المُجَلَّى) في الفقه ، على مذهبه واجتهاده) ، مجلد .
- ٤ . (المُجَلَّى في شرح المُجَلَّى بالحُجَج والآثار) ثمانى مجلدات .
- ٥ . (حَجَّة الوداع) .
- ٦ . (مراتب الإجماع) . وهو ما نحن بصدد دراسته . ويسميه بعضهم : (الإجماع) .
- ٧ . (الإحكام لأصول الأحكام) .
- ٨ . (إظهار تبديل اليهود والنصارى للتّوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بأيديهم مما لا يحتمله التّأويل) ؛ وهو كتاب لم يسبق إليه في الحسن . هو ضمن كتابه: (الفصل) من: ١١٦/١ إلى: ٩١/٢ .
- ٩ . (الفصل في الملل والنحل) ، مجلدان كبيران .
- ١٠ . (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية) ، مجلد . سلك في بيانه وإزالة سوء الظنّ عنه، وتكذيب المُمخْرِقين به؛ طريقةً لم يسلكها أحد قبله . كما قال الحميدي .
- ١١ . (نقط العروس) في تواريخ الخلفاء، أو: في نوادر الأخبار ، مجلد .
- ١٢ . (النبذ الكافية) . ويسمى : (النبذ في أصول الفقه الظاهري) .

١٣. (النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد) ، مجلد صغير ، وهو : (ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) .

١٤. (السَّير والأخلاق) ويسمى : (الأخلاق والسير) ١٠ .

وغيرها الكثير الذي لم يصلنا ، لأسباب طبيعية ، أو لأسباب عداوته مع مخالفيه الذين نهجو طريقة إتلاف كتبه وإحراقها بسبب التّراع .

المطلب الخامس : وفاته .

من خط ابنه أبي رافع ؛ أن أباه توفي — رحمه الله — عشية يوم الأحد ، لليلتين بقيتا من شعبان ، سنة ست وخمسين وأربع مئة . فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهرًا ، رحمه الله تعالى ٢٠ .

المبحث الثاني : دراسة عن الكتاب ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب وأهميته .

لما عدد الذهبي مصنفات ابن حزم ، ذكر منها كتابه هذا باسم : (الإجماع) ٣٠ . ولكن غيره أسماه : (مراتب الإجماع) كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية^٤ رحمه الله في رسالته التي ناقش فيها بعض المواضع من

١ انظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي ١٨/١٨٤-٢١٢ ، الترجمة رقم : ٩٩ . وانظر : تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، الترجمة رقم : ١٠١٦ ، وانظر : الأعلام ، الزركلي ، ٤/٢٥٤ .

٢ انظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ١٨/١٨٤-٢١٢ ، الترجمة رقم : ٩٩ .

٣ انظر : سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ١٨/١٩٠ ، الترجمة رقم : ٩٩ .

٤ هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحرايي الدمشقي الحنبلي ، أبو العباس ، تقي الدين ابن تيمية : ولد عام ٦٦١ هـ . الامام ، شيخ الاسلام . ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر . وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها ، فقصدتها ، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ، ونقل إلى الاسكندرية . ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة ٧١٢ هـ واعتقل بها سنة ٧٢٠ وأطلق ، ثم أعيد ، ومات معتقلا بقلعة دمشق ، فخرجت دمشق كلها في جنازته . كان كثير البحث في فنون الحكمة ، داعية إصلاح في الدين . آية في التفسير والاصول ، فصيح اللسان ، قلمه ولسانه متقاربان . وفي الدرر الكامنة أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودرس وهو دون العشرين . أما تصانيفه ففي الدرر أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة ، وفي فوات الوفيات أنها تبلغ

من هذا الكتاب تحت عنوان : (نقد مراتب الإجماع) . وعلى هذا سار من يذكر الكتاب بعده ، ومنهم ناشر الكتاب حيث أخرجه بالاسم الأخير .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الكتاب في الأصل اسمه : (الإجماع) . كما ذكر الذهبي ، ومن يسميه : (مراتب الإجماع) يستند إلى أحد أمرين :

١- وصف الكتاب كما ذكر المؤلف في مقدمته ، حيث بين المراتب ، وذكر أنه سبني كتابه على هذا الأساس ، كما سيأتي في المطلب الثالث - بمشيئة الله - .

٢- وإما لأن من يسميه بهذا الاسم لا يوافق المصنف على إطلاق هذا الاسم على الكتاب ؛ إما لأن المصنف جانب الصواب في بعض ما دعى الإجماع فيه . أو لأن ابن حزم لا يرى حجية الإجماع في غير عصر الصحابة ، كما هو المعروف من رأي الظاهرية ، كما نص الإمام عليه بنفسه حيث قال : (إنما علينا طلب أحكام القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ إذ ليس الدين في سواهما أصلاً ، ولا معنى لطلبنا هل أجمع على هذا الحكم أو يختلف فيه)^١.

وأما أهمية الكتاب فتتجلى من خلال الفوائد الكثيرة التي أضافها للمكتبة الإسلامية ؛ منها على سبيل المثال لا الحصر : أنه طرق باباً قل طارقه ، وهو لملة المسائل التي أجمعت عليها الأمة وتوثيقها ، وكما تبين في فيما سبق أن المراجع في ذلك شحيحة .

ومنها : أن ابن حزم - رحمه الله - موسوعة علمية ضخمة كما يتبين ذلك من مصنفاته ، ومن وصف من ترجم له ، والإجماع يحتاج في حكايته إلى بحر من العلم يسير أغواره السحيقة كما هو معلوم في شروط الإجماع .

ومنها : أن هذا الكتاب حجة على الظاهرية وغيرهم ممن لا يرون الاحتجاج بالإجماع كدليل شرعي .

كما أن هذا الكتاب يتميز عن غيره : بأن المصنف بناه على (مراتب) تجعل الباحث ينظر إلى الإجماع من زاوية أخرى بطريقة تختلف عن أسلوب غيره ممن صنف في ذلك مما يضيف إلى مبحث الإجماع طريقة أخرى توسع مدارك الناظر فيه .

المطلب الثاني : ذكر من أثنى عليه من أهل العلم .

الباحث في هذا الكتاب ، يستخلص رأي العلماء فيه من ثلاث طرق :

الطريق الأولى : الثناء على المصنف بغزارة علمه ، وسعة إدراكه ، ومكانته الرفيعة بين علماء هذه الأمة المباركة ، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في ترجمته - رحمه الله - .

الطريق الثانية : الثناء على نتاجه العلمي ، وامتداح كتبه ، ومؤلفاته عموماً ، وأنه قد أثرى المكتبة الإسلامية بجواهر ثمينة من العلم النافع ، وساهم في النهضة العلمية التي ما زالت الأمة الإسلامية تتفياً ظلها .

ومثال ذلك كثير ، منه قول الحافظ الذهبي - رحمه الله - : (ولابن حزم مصنفات جليّة)^١ .

الطريق الثالثة : الثناء على هذا الكتاب بعينه ، ومن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته التي استدرك فيها بعض إجماعات المصنف ، قال : (.. مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه ، لا نعلم فيه نزاعاً ، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وبروزه في ذلك على غيره ، واشترطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه ، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة ، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع)^٢ .

المطلب الثالث : منهج المؤلف في كتابه .

كما هو معلوم ، فإن كل من صنف في هذا الباب فإنه يريد بذلك جمع شتات المسائل المجمع عليها ، وتسهيل الوصول إليها ، والسعي في توحيد رأي الأمة قدر المستطاع ، وحماية مسلّمات الأمة من انتهاكها أو الاجتهاد الذي يزيد الفرقة ويشتت الرأي ، ويحير الباحث .

١ انظر : سير أعلام النبلاء ، للذهبي ١٨/١٨٤ - ٢١٢ ، الترجمة : ٩٩ .

٢ انظر : الإجماع ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، المرقف بالمراتب ص : ٣٠٣ .

وهذا - بلا شك - هو إمام المصنف بنهجه في هذا الكتاب الذي أصبح درةً في عقد كتب الإجماع التي حققت ما ذكرناه ، فجزى الله من قام عليها خير الجزاء .

وقد أشار - رحمه - الله إلى شيء من ذلك بقوله : (وإنا أملنا بعون الله - عز وجل - أن نجتمع المسائل التي صح فيها الإجماع ونفرد بها من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ، فإن الشيء إذا ضم إلى شكله وقرن بنظيره سهل حفظه وأمكن طلبه وقرب متناوله ووضح خطأ من خالف الحق به ولم يتعن المختصمون في البحث عن مكانه عند تنازعهم فيه)^١.

وقد قسم كتابه هذا إلى قسمين :

القسم الأول : وأسماءه : (الإجماع اللازم) ، وهو : ما اتفق جميع العلماء على أنه واجب ، أو محرم ، أو مباح ، لا حرام ولا واجب .

القسم الثاني : وأسماءه : (الإجماع الجازي^٢) ، وهو : ما اتفق جميع العلماء على أن من فعله أو اجتنبه ، فقد أدى ما عليه أو لم يأت^٣.

وذكر أنه لا يعتد ببعض الإجماعات ، لذا فإنه لم يوردها ضمن مصنفه هذا ، وهي : إجماع أهل المدينة ، وقول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف ، وإجماع الأكثر ، وإجماع أهل الكوفة ، وإجماع أهل العصر الثاني على أحد القولين في العصر الأول .

وذكر أن من صفات الإجماع الصحيح عنده أنه : ما يقطع فيه بنفي الخلاف عن علماء أهل الفتيا ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وعلماء الأمصار ، وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم .

ومن منهجه في عرض الكتاب أن يذكر الأبواب الفقهية مرتبة على ترتيب الفقهاء في الجملة ، ويذكر تحت كل باب ما يتعلق به من مسائل^٤.

١ انظر : مراتب الإجماع ، لابن حزم ، ص : ٢٣ .

٢ مشتقة من الإجزاء . والمجزي هو : ما تبرأ به الذمة .

٣ انظر : مراتب الإجماع ، لابن حزم ، ص : ٢٤ .

٤ انظر في دراسة الكتاب وبيان منهجه ، و منهج شيخ الإسلام في تعقب إجماعاته مقدمة كتاب : إجماعات ابن عبد البر في العبادات ،

المبحث الثالث : التعريف بالإجماع ، والفرق بينه وبين الاتفاق . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإجماع في اللغة والاصطلاح .

الإجماع في اللغة : الإجماع مصدر الفعل الرباعي (أجمع) وأصل الكلمة يدل على ضم الشيء إلى الشيء وعدم تفريقه . قال ابن فارس^١ : (الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضام الشيء. يقال جمعت الشيء جمعاً ... ويقال فلاة مجمعة : يجتمع الناس فيها ولا يتفرقون خوف الضلال) ٢٠

والإجماع في اللغة يطلق على معنيين :

أحدهما : (العزم التام) ، كما في قوله تعالى : (فأجمعوا أمركم) . وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل) . والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد

وثانيهما : (الاتفاق) ، يقال : (أجمع القوم على كذا) : إذا اتفقوا ٣٠

الإجماع في الاصطلاح : اختلف العلماء في تعريف الإجماع حسب اختلافهم في شروطه وحدوده ومعناه بشكل عام ، وبناء على ذلك صار انتقاد كل منهم لتعريف الآخر بناء على هذا الاعتبار ، فمنهم من قيده بعبارة : إلى يوم القيامة . ومنهم من قيده بانفراض عصر المجمعين ... ونحو ذلك .

ولكن بالنظر في عموم التعريفات نجد أنها تدور في الجملة حول المعاني التالية :

- أنه اتفاق العلماء من أمة محمد ﷺ .

- أنه بعد وفاة النبي ﷺ .

١ هو : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ولد في ٣٢٩هـ: من أئمة اللغة والادب. قرأ عليه البيهقي الحمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان. أصله من قزوين، وأقام مدة في همدان، ثم انتقل إلى الري فتوفي فيها، وإليها نسبته ، وله شعر حسن توفي عام ٣٩٥ هـ. انظر : الأعلام ، الزركلي ، ١/ ١٩٣ .

٢ انظر : معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، ١/ ٤٨٠ . مادة : (جمع) . تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ .

٣ انظر : كتاب الكلمات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري . ص: ٤٢ . مؤسسة

— أنه على أمر ديني ، بمعنى أنه يتوقف عليه الثواب والعقاب .

— أنه في أي عصر من العصور ١٠ .

لذا فإن من أنسب التعريفات التي تجمع هذه المعاني ، ما ذكره ابن الحاج ٢ في قوله : (اتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر شرعي) ٣٠ .

المطلب الثاني : التعريف بالاتفاق في اللغة والاصطلاح .

الاتفاق في اللغة : الاتفاق مصدر (اتفق) وهو بمعنى الإجماع . فهما رديفان . كثيراً ما يعبر عن أحدهما بالآخر ولا فرق .

وقد تبين من خلال التقسيم السابق للإجماع أن الاتفاق أحد معانيه ، وداخل تحته .

إلا أننا حينما نحيل النظر في كتب اللغة نجد أن الاتفاق قد يكون له خاصية في المعنى تبعاً لاختلافهما اللفظي ، ومن ذلك معنى : الجمع والالتئام ، قال ابن فارس : (وإذا اتفق الشيئان فقد التأما) ٤ .
ومن أهل اللغة من يذكر الاتفاق في مقابل (الخلاف) . ويجعله أقرب إليه من الإجماع ٥ .

الاتفاق في الاصطلاح : (الاتفاق) بمعنى (الإجماع) ، فهو رديف له في المعنى ، وهذا هو الأصل عند أهل العلم كما سبق وأن بينا ، إلا أن البعض من المصنفين فرق بينهما فجعل لكل واحد منهما معنى خاصاً .

١ انظر : رسالة الإجماع عند الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم ، علي بن أحمد الراشدي ١٠٣/١ ، ماجستير ، أم القرى ، ١٤١٩هـ

٢ هو : محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت ، أبو عبد الله ، شمس الدين : ولد سنة ٨٢٥ . فقيه ، من علماء الحنفية . من أهل حلب . من كتبه التقرير والتحجير في شرح التحرير لابن الممام ، في أصول الفقه ، و ذخيرة القصر في تفسير سورة والعصر و حلية المجلي في الفقه توفي عام ٨٧٩ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ١٩٣/١ .

٣ انظر : التقرير والتحجير في علم الأصول ، ابن أمير الحاج ، ١٠٦/٣ .

٤ مادة : (الأم) . ٢٢٦/٥ .

لذا فإن الباحث ملزم - قبل اعتماد عبارة ناقل الإجماع - أن يعرف منهج الناقل من حيث اتحاد المعنى لديه أو عدم اتحاده ، وفي حال عدم الاتحاد فعليه معرفة نوع الفرق بينهما .

فعلى سبيل المثال : لما قال العدوي^١ في حاشيته على الخرشي : (لأن الاتفاق اتفاق المذهب، والاجماع إجماع الأمة) . ٢. نعلم أنه يفرق بينهما ، وهذا هو وجه الفرق لديه . والله أعلم .

المطلب الثالث : بيان الفرق بين الإجماع والاتفاق .

الأصل أنهما بمعنى واحد كما هو بين من خلال النظر إلى معنهما اللغوي والاصطلاحي ، ومن خلال النظر في ألفاظ أهل العلم في التعبير عن الإجماع ، إلا أن بعض المحققين اجتهد في ذكر ما تبين له من الفرق بينهما حسب اطلاعه واجتهاده .

ومن ذلك قول ابن حزم : (وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً)^٣.

على ذلك نستطيع أن نستخرج بعض الفروق المحتملة بين اللفظين من خلال ما سبق ، منها :

١ - أن يكون المراد بالاتفاق اتفاق الأئمة ، وقيل إنه مصطلح الوزير ابن هبيرة^٤ .

١ هو : علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي ولد في ١١١٢ هـ : فقيه مالكي مصري، كان شيخ الشيوخ في عصره. ولد في بني عدي (بالقرب من منفوط) وتوفي في القاهرة. له كتب في الفقه والسلوك ، توفي عام : ١١٨٩ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٢٦٠/٤ .

٢ انظر : حاشية العدوي على الخرشي ١٥٨/١ المطبوع مع شرح الخرشي لخليل ، دار صادر ، بيروت .

٣ مراتب الإجماع ، ابن حزم ، ص : ١٧٨ .

٤ هو : يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين ولد عام ٤٩٩ هـ : من كبار الوزراء في الدولة العباسية. عالم بالفقه والادب. له نظم جيد. ولد في قرية من أعمال دجيل (بالعراق) ودخل بغداد في صباه، فتعلم صناعة الانشاء، وقرأ التاريخ والأدب وعلوم الدين. واتصل بالمقتفي لامر الله، فولاه بعض الاعمال، وظهرت كفاءته، فارتفعت مكانته. ثم استوزره المقتفي سنة ٥٤٤ هـ وكان يقول: ما وزر لبني العباس مثله. وهو الذي لقبه بعون الدين، وكان لقبه جلال الدين، ونعته بالوزير العالم العادل. وقام ابن هبيرة بشؤون الوزارة حكما وسياسة وإدارة، أفضل قيام. وتوفرت له أسباب السعادة. ولما توفي المقتفي وبويع المستنجد، أقره في الوزارة، وعرف قدره، فاستمر في نعمة وحسن تصرف بالامور، إلى أن توفي ببغداد عام ٥٦٠ هـ . وكان مكرما لاهل العلم، يحضر

٢- وقد يكون المراد بالاتفاق أحياناً اتفاق المذهب كما هو مصطلح بعض المصنفين في الكتب المذهبية التي عنيت بتحرير المذهب .

٣- وقد يكون الاتفاق ظنياً لا يجزم العالم بالإجماع ، فلذا يعبر بالاتفاق ، فترى ابن حزم مثلاً ينقل الاتفاق في مسألة يشك فيها ، ولم يشك في مسألة نقل فيها الإجماع ، فيقول في مراتب الإجماع : (واتفقوا - فيما أظن - أن المأمومة إذا كانت في الرأس ...) ١٠ ولم يشك في أي مسألة نص عليها بلفظ الإجماع .

٤- أن عبارة الإجماع أقوى ، وهي الأصل ، والاتفاق من عناصرها ومفرداتها ؛ فمن خلال الاطلاع على أكثر تعريفات أهل العلم للإجماع ، يقولون : (هو اتفاق مجتهد ...) . كما أوردنا ذلك في التعريف سابقاً ٢٠

المبحث الرابع : شروط حكاية الإجماع .

يشترط لحكاية الإجماع توفر شروط الثبوت والاستقرار ، موزعة - حسب أركانه - على المجمع ، والمجمع عليه ، والعصر ، والمجمع به ... ونحو ذلك مما سنشير إليه ، وبما أن هذه الشروط منها ما هو مجمع عليه ومنها ما هو مختلف فيه ، فإنه من الطبيعي أن يختلف العلماء في هذه المسألة تبعاً لاختلافهم باعتبار الشرط أو عدم اعتباره .

والمتجول في كتب الأصول يجد اختلافاً واسعاً في شروط الإجماع ، إلى درجة الاختلاف في المشروعية من عدمها . بل إن البعض حصر الإجماع بجهة خاصة ، كالصحابه رضي الله عنهم ، أو آل البيت ، أو الخلفاء الأربعة ، أو أبي بكر وعمر ، أو أهل المدينة ، أو أهل الكوفة ، ونحو ذلك ، مما خالف فيه الجمهور حيث عموماً نظرية الإجماع ٣٠

١ مراتب الإجماع ، ابن حزم ، ص : ١٤١ .

٢ انظر : مقدمة كتاب إجماعات ابن عبد البر في العبادات ، عبد الله البوصي ٦٧/١ .

٣ انظر على سبيل المثال : شرح مختصر الروضة . لابن سعيد الطوفي ٩٩/٣ ط : ١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٠ هـ . و المذهب في علم

وقد ذكر الزركشي^١ أن شروط استقراره أربعة وعددها بقوله : (ويستقر بأربعة شروط :

١- أحدها : العلم باتفاقهم عليه سواء اقترن بقولهم عمل أم لا ... فإن أجمعوا على القول واختلفوا في العمل يبطل الإجماع .

٢- ثانيها : أن يستديموا ما كانوا عليه من الإجماع ولا يحدث من أحدهم خلاف .

٣- ثالثها : أن ينقرض عصرهم حتى يؤمن الخلاف منهم .

٤- رابعها : أن لا يلحق بالعصر الأول من ينازعهم من أهل العصر الثاني^٢ .

٥- كما أن الجمهور يشترطون أن يكون للإجماع مستند ، وهو الدليل الشرعي .

قال الرازي^٣ : (لنا أن القول في الدين بغير دلالة أو أمانة خطأ فلو اتفقوا عليه لكانوا مجمعين على الخطأ وذلك يقدر في الإجماع)^٤ .

٦- واشترط أهل العلم أن يكون الإجماع صادراً من أهل العلم خاصة فلا عبرة بإجماع أو خلاف العوام ، وغير المختصين ، ومن ذلك قول النووي^٥ : (وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فكر في شغل ونحوه مما

١ هو : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، ولد عام : ٧٤٥ هـ . عالم بفقهاء الشافعية والأصول . تركي الأصل ، مصري المولد والوفاة . له تصانيف كثيرة في عدة فنون ، توفي عام ٧٩٤ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٦/٦٠ .

٢ باختصار من : البحر المحيط في أصول الفقه ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ٣/٥٦١ تحقيق : د. محمد محمد تاجر ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ ، ينقله عن الروياني .

٣ هو : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ولد ٥٤٤ هـ : الإمام المفسر . أوحّد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل . وهو قرشي النسب . أصله من طبرستان ، ومولده في الري وإليها نسبته ، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان ، وتوفي في هراة . أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها . وكان يحسن الفارسية . له تصانيف في التفسير والأصول والمنطق والتراجم والهندسة وغيرها كثير ... وله شعر بالعربية والفارسية ، وكان واعظاً بارعاً باللغتين . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٦/٣١٣ .

٤ المحصول في علم الأصول ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ٤/٢٦٦ ، تحقيق : طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الطبعة : ١ ، ١٤٠٠ هـ .

الإسلامية . الطبعة : ١ ، ١٤٠٠ هـ .

ليس متعلقاً بالصلاة وهذا بإجماع الفقهاء وحكى عن بعض السلف والزهاد ما لا يصح عمن يعتد به في الإجماع) ١.

وقال الشوكاني^٢ : (لا اعتبار بقول العوام في الإجماع، ولا وفقاً ولا خلافاً، عند الجمهور لأنهم ليسوا من أهل النظر في الشرعيات، ولا يفهمون الحجة ولا يعقلون البرهان) ٣.

٧- واشترطوا أن يكون المجمع مسلماً ، مجمعين على ذلك كما قال الزركشي .

واختلفوا فيمن كان من أهل البدعة و المخالفة ، ومنهم من فصل بين الداعي لبدعته وغير الداعي ٤.

٨- واشترط الأكثر من أهل العلم أن يكون الإجماع قد بلغنا بطريق التواتر لا الآحاد ٥.

المبحث الخامس : التعريف بالوصايا والأوصياء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالوصايا في اللغة والاصطلاح .

الوصايا في اللغة : جمع (وصية) ، وأصل الكلمة يفيد الوصل ، والاتصال . وعدم الانقطاع ، قال ابن فارس : (الواو والصاد والحرف المعتل: أصل يدل على وصل شيء بشيء. ووصيت الشيء: وصلته. ويقال: وطننا أرضاً واصية، أي إن نبتها متصل قد امتلأت منه. ووصيت الليلة باليوم: وصلتها، وذلك في

الفنون . والنووي: نسبة لنوا، يجوز كتبها بالالف: " نواوي " قلت: كان يكتبها هو بغير الالف، انظر نموذج خطه وتوفي عام ٦٧٦ هـ . انظر: الأعلام ، الزركلي ، ٤١٩/٨ .

١ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ، الطبعة : ٢ ، ١٣٩٢ هـ .

٢ هو : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ولد ١١٧٣ هـ: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بمجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ هـ ومات حاكماً بها. وكان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفاً، توفي عام : ١٢٥٠ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٢٩٨/٦ .

٣ انظر : إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ٢٣١/١ المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق ، دار الكتاب العربي . الطبعة : ١ ، ١٤١٩ هـ .

٤ انظر : إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، الزركشي ، ٥١٦/٣ .

عمل عمله. والوصية من هذا القياس، كأنه كلام يوصى أي يوصل. يقال: وصيته توصية، وأوصيته إيصال.
١٠.

قال ابن منظور ٢: (الوَصِيَّة) : لموصى به أيضاً ، سَمِيَتْ وَصِيَّةً لَاتَصَالُهَا بِأَمْرِ الْمَيِّتِ ٣.

الوصايا في الاصطلاح :

اختلفت المذاهب في تعريف الوصية ، كل مذهب يصوغ التعريف حسب رأيه ، بل إن الرأي داخل المذهب الواحد اختلف حتى استدرك بعض أهل المذهب على البعض شيئاً مما ورد في تعريفه . وسأذكر فيما يلي تعريفاً لكل مذهب ، قاصداً المختار عندهم حسب ما يتبين لي من ترجيحهم ، وبالله التوفيق :

فعند الحنفية : قال في بدائع الصنائع : (تملكك مضاف إلى ما بعد الموت) ٤. وهذا ما اختاره الجرجاني ٥ .
٦ .

وزاد عليه في مجمع الأنهر : (بطريق التبرع) ٧ .

١ انظر : معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ١١٦/٦ . مادة (وصي) .

٢ محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفي الافريقي ، صاحب (لسان العرب) ولد عام : ٦٣٠هـ : الإمام اللغوي الحجة . من نسل رويغ بن ثابت الانصاري . ولد بمصر ، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد ، وعمي في آخر عمره .

قال ابن حجر : كان مغرباً باختصار كتب الأدب المطولة . له شعر رقيق ، توفي في ٧١١ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ١٠٨/٧ .

٣ انظر : لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ٣٩٤/١٥ ، مادة (وصي) .

٤ انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، ٣٣٠/٧ . دار الكتاب العربي . بيروت ١٩٨٢ م .

٥ علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني : ولد عام ٧٤٠ هـ . فيلسوف . من كبار العلماء بالعربية . ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز . ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ فر الجرجاني إلى سمرقند . ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور ، فأقام إلى أن توفي . له نحو خمسين مصنفاً ، توفي عام ٨١٦ هـ . . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٢٩٨/٦ .

٦ انظر : التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني ص : ٢٥٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

٧ انظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده ، ٤١٧/٤ . تحقيق : خليل

وعند المالكية : قال في بداية المجتهد : (والوصية بالجملة هي هبة الرجل ما له لشخص آخر أو لأشخاص بعد موته أو عتق غلامه سواء صرح بلفظ الوصية أو لم يصرح به)^١.

وعند الشافعية : قال في مغني المحتاج : (تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت وليس التبرع بتدبير ولا تعليق عتق)^٢.

وعند الحنابلة : قال في المغني : (والوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت)^٣.

قال في الإنصاف : (هذا الحد هو الصحيح ، جزم به في الوجيز وغيره ، وصححه في الشرح وغيره ، وقدمه في المستوعب وغيره)^٤.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات ، وما أورد عليها البعض من ملحوظات ، نستطيع استخلاص ثلاثة أمور ، هي :

- ١- أن هذه التعريفات جميعها متقاربة في المعنى ، وأدقها في الجملة تعريف الحنفية .
 - ٢- أن الوصية عند بعض الحنابلة ، وبعض المالكية ، يدخل فيها معنى الوصية وكذلك الأوصياء ، فهم لم يفرقوا .
 - ٣- أن جميع هذه التعريفات منتقدة ، ومناقشة من قبل غيرهم ، على اختلاف حجم الخلاف بينهم .
- لذا : فإن التعريف الذي يجمع الأقوال ، ويلملم المعنى ، ويستدرك القدر الأكبر من الملحوظات ، عند الفقهاء وأهل القانون كذلك ، هو : (تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت) . وذلك لأنه :
- جامع لجميع أنواع الوصايا .
 - ويشمل الوصايا بالأموال والمنافع .
 - ويشمل الوصية للمعين ، أو الموصوف .
 - ولا يقتصر على التملك فهو يشمل الإسقاط كالإبراء من الدين ، ويشمل الوصية بالتصريف كذلك ...

١ انظر : بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ، ٣٣٦/٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة : ٤ ، ١٣٩٥هـ .

٢ انظر : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد الخطيب الشربيني . ٣٩/٣ ، الناشر دار الفكر . بيروت .

٣ انظر : المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، ٤٤٤/٦ ، دار الفكر ، بيروت الطبعة : ١ ، ١٤٠٥هـ .

٤ انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ،

- ويخرج التصرف في الحياة كالهبة وغيرها^١.

المطلب الثاني: التعريف بالأوصياء في اللغة والاصطلاح.

الأوصياء في اللغة : جمع (وصي) ، وهو الرجل الذي يُعهد إليه بالوصية . ويقال (الإيصاء) .

(أوصى الرجل ووصاه : عهد إليه ... وأوصيت إليه : إذا جعلته وصيك . وأوصيته ووصيته إيصاء وتوصية بمعنى ... والوصي : الذي يوصي والذي يوصى له . وهو من الأضداد . والأنثى كذلك وصي وجمعهما جميعاً أوصياء)^٢.

الأوصياء في الاصطلاح : فرق الفقهاء بين الوصية والإيصاء ، فاستعملوا لفظ الوصية في التصرف في

المال المضاف لما بعد الموت ، ولفظ الإيصاء في جعل الغير وصياً على من يلي أمره بعد وفاته^٣.

يقول ابن عابدين^٤ : (فإن معنى أوصيت إليه : عهدت إليه بأمر أولادي مثلاً ، ومعنى أوصيت له : ملكته له كذا)^٥.

وقال الدسوقي^٦ : (يقال أوصيت له أي بمال وأوصيت إليه أي جعلته وصياً فهما مختلفان)^٧.

١ انظر : أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي ، علي الربيع ، ص: ٤٠ . دار اللواء . الطبعة : ١ ، ١٤١٨ هـ . وأحكام الوصايا والأوقاف ، محمد شلي ، ص: ٢٣ ، الدار الجامعية ، بيروت ، الطبعة: ٤ ، ١٤٠٢ هـ .

٢ انظر : لسان العرب ، ابن منظور ٣٩٤/١٥ ، مادة (وصي) .

٣ انظر : أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي ، علي الربيع ، ص: ٣٤ . وأحكام الوصايا والأوقاف ، محمد شلي ، ص: ٢١ .

٤ هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ولد عام : ١١٩٨ هـ : فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره . مولده ووفاته في دمشق . له (رد المختار على الدر المختار - ط) خمس مجلدات، فقه، يعرف بحاشية ابن عابدين، وله مؤلفات كثيرة في الأصول، والبلاغة، والفرائض، والتفسير وغيرها، توفي عام ١٢٥٢ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ٤٢/٦ .

٥ انظر : حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة ، ابن عابدين ، ٦٤٧/٦ ، دار الفكر ، بيروت . ١٤٢١ هـ .

٦ هو : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: من علماء العربية. من أهل دسوق (منصر) تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة. وكان من المدرسين في الأزهر. له كتب، كثيرة في الفقه، توفي عام ١٢٣٠ هـ . انظر : الأعلام ، الزركلي ، ١٧/٦ .

٧ انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد بن أحمد الدسوقي ٤٢٢/٤ ، دار إحياء الكتب . وانظر : أحكام الوصايا في الفقه

الإسلام ، علي الربيع ، ص: ٣٤ . دار اللواء . الطبعة : ١ ، ١٤١٨ هـ .